29 April 2009
Arabic

الجمعية العامة



لجنة استخدام الفضاء الخارجي
في الأغراض السلمية

معلومات عن التشريعات الوطنية ذات الصلة باستكشاف الفضاء
الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية

مذكّرة من الأمانة

المحتويات

الصفحة

٢	أولاً - مقدّمة
٢	ثانياً - الردود الواردة من الدول الأعضاء
٢	بولندا
٢	المملكة العربية السعودية



أولاً - مقدمة

- ١ - اتفقت اللجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، في دورتها السادسة والأربعين المعقودة عام ٢٠٠٧، على إدراج بند عنوانه "تبادل عام للمعلومات عن التشريعات الوطنية ذات الصلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية"، في جدول أعمال دورتها السابعة والأربعين، وفقاً لخطة عملها الرباعية السنوات (الفقرة ١٣٦ من الوثيقة A/AC.105/891). ووفقاً لخطة العمل المذكورة، سوف ينظر فريق عامل تابع للجنة الفرعية، في عام ٢٠٠٩، في المعلومات الواردة من الدول الأعضاء بشأن تشريعاتها الوطنية المتعلقة بالأنشطة الفضائية الحكومية منها وغير الحكومية.
- ٢ - وقد أعدت الأمانة هذه الوثيقة استناداً إلى المعلومات الواردة من بولندا والمملكة العربية السعودية.

ثانياً - الردود الواردة من الدول الأعضاء

بولندا

[الأصل: بالإنكليزية]

يجري النظر في قانون وطني للفضاء ذي صلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، وكذلك في تشريع لتنفيذ معاهدات الفضاء الخارجي التي صدقت عليها بولندا.

المملكة العربية السعودية

[الأصل: بالعربية]

- ١ - إن المملكة العربية السعودية عضو في الاتحاد الدولي للاتصالات وفي المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الطيران المدني الدولي.
- ٢ - وقد وقعت المملكة العربية السعودية اتفاقات عديدة مع المنظمات التي تقدم خدمات الاتصالات والبث المباشر، ومنها المنظمة الدولية لسواتل الاتصالات والمنظمة الدولية للاتصالات الساتلية المتنقلة والمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية، وكذلك مع المنظمات التي تقدم خدمات في مجال الأرض. كما وقعت معظم المعاهدات التي تنظم الفضاء الخارجي.
- ٣ - وقد أطلقت المملكة العربية السعودية على مدى الأعوام الخمسة الماضية ١٢ ساتلاً تقدّم خدمات في مجالات نقل المعلومات واتصالات الهواة والاستشعار عن بُعد.
- ٤ - وعقدت المملكة العربية السعودية مؤتمرات دولية عن الكوارث والاستشعار عن بُعد، بالتعاون مع مكتب شؤون الفضاء الخارجي التابع للأمانة العامة والمنظمات الدولية والمحلية المعنية.